واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي

The reality of financial Technology in the Arab world and its role in promoting Financial Inclusion

زرقاطة مريم، ضامن وهيبة[2]

[1] جامعة فرحات عباس (الجزائر)، : meriem_angel@live.fr

[2] جامعة فرحات عباس (الجزائر)، damenenadjah@yahoo.fr

تاريخ الاستلام :2022/10/19 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص:

هدفت الدراسة إلى محاولة تشخيص واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، بإعتبارها بديلا مستحدثا للخدمات المالية، مع تحديد أهم العوائق والصعوبات التي تواجهها الدول العربية، وإبراز إمكانات التكنولوجيا المالية والفرص الممكن استغلالها.

خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من تطور حجم الاستثمار في التكنولوجيات المالية في الدول العربية إلا أن دورها يظل في أغلب هذه الدول محدودا وضعيفا في تقليص فجوة الشمول المالي، ويرجع ذلك إلى تراكم عدة معوقات ترتبط بغياب القوانين والتعليمات المرتبطة بتراخيص الإنشاء وضعف رأس المال المخاطر ونقص الثقافة المالية الرقمية وعدم ملاءمة بيئة الأعمال لانطلاق هذه الشركات.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية، شمول مالي، خدمات مالية.

تصنيفات JEL : C59، P43، O14

Abstract:

The study aimed to attempt to diagnose the reality of Financial technology in the Arab world, As an innovative alternative to financial services, with the identification of most important obstacles and difficulties, and demonstrating the potential of Financial Technology and opportunities to be exploited.

The study concluded that its role in most of these countries remains limited and weak in reducing the financial inclusion gap. This is due to the accumulation of several obstacles related to the absence of laws and instructions related to construction licenses, weak risk capital, lack of digital financial culture, and inadequate business environment for the launch of these companies.

Keywords: Financial Technology, Financial Inclusion, Financial services.

JEL Classification Codes: C59 , P43, O14

المؤلف المراسل: زرقاطة مريم: meriem-angel@live.fr .

1. مقدمة:

يشهد العالم اليوم نقلة نوعية من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد غير النقدي، بفضل خدمات التكنولوجيا المالية، هذه الأخيرة التي تستطيع إحداث تغييرات جذرية في قطاع الخدمات المالية، حيث تقدم التكنولوجيا المالية خدمات لكثير من الأفراد والشركات بطرق سريعة، سهلة، وأقل تكلفة، مقارنة بالوسائل التقليدية، فالتكنولوجيا المالية تستطيع أن تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي، كما أنها تلعب دورا جوهريا في صياغة مستقبل المعاملات والخدمات المالية. وفي خضم هذه التطورات يشهد قطاع التكنولوجيا المالية في الدول العربية تطورا مستمرا، من حيث الحجم وعدد الصفقات وتسعى معظم هذه الدول إلى تحسين بيئة الأعمال لتسهيل إنشاء شركات التكنولوجيا المالية، في إطار مساعيها إلى تنويع مصادر تمويل اقتصاداتها وزايدة الشمول المالي للعديد من القطاعات والمؤسسات غير المشمولة ماليا التي تعاني من الاقصاء المالي وتراكم الكثير من العراقيل والصعوبات التي تحد من فرص نفاذها ووصولها الى مختلف مصادر التمويل. وذلك إدراكا منها بأهمية هذه المؤسسات في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل.

ومن الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

ما هو واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي وما دورها في تعزيز الشمول المالي؟

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية أن الوطن العربي لا يعرف ذلك التطور والانتشار السريع فيما يخص إستخدام التكنولوجيا المالية، أخذا بعين الاعتبار العراقيل التنظيمية والقانونية التي تشهدها أغلبية دول المنطقة، بالإضافة لغياب ثقافة الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على أهمية التكنولوجيا المالية وواقعها في العالم والوطن العربي ؛
- توضيح أهمية واقع الشمول المالي في العالم العربي ودور التكنولوجيا المالية في إرسائه؛
- تحليل مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الوطن العربي.

منهج الدراسة: تماشيا مع طبيعة الدراسة وأهدافه تم الاعتماد على المنهج الوصفي للإحاطة بالجوانب المتعلقة بالتكنولوجيا المالية و الشمول المالي، في حين استخدم المنهج التحليلي في تحليل واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية ومؤشرات الشمول المالي.

تقسيمات الدراسة:

1. واقع التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي؛
2. واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية؛
3. دور التكنولوجيا المالية في إرساء الشمول المالي في الوطن العربي.

2. واقع التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي:

1.2. ماهية التكنولوجيا المالية:

التكنولوجيا المالية هى تلك الابتكارات المالية التي باستطاعتها أن تنتج نماذج أعمال جديدة، أو تطبيقات، أو عمليات، أو منتجات، تؤثر بشكل واضح على الأسواق المالية والمؤسسات وتقديم الخدمات المالية، تتميز هذه التكنولوجيا بانها أسرع وأرخص و أسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة، وهى شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، بالتعاون أو بالمنافسة مع مقدمي الخدمات المالية (مختبر ومضة وبيفورت، 2016، صفحة 7). توصف التكنولوجيا المالية على أنهاحقبة جديدة من التمويل الرقمي حول العالم الذي يمتد من تطبيق الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي إلى استخدام البيانات الكبرى، ومن استخدام تحديد الهوية البيولوجية إلى تقنية blockchain سلسة البلوكات.

1.1.2. تعريف التكنولوجيا المالية:

تتكون التكنولوجيا المالية (FinTech) من كلمتين:تكنولوجيا(Technology) ومالية(Finance) ، وتشير في معناها الواسع إلى تطبيق التكنولوجيا في الصناعة المالية وتغطي تشكيلة واسعة من الخدمات المالية كالإقراض والاستثمار والدفع وادارة الخطر وتحليل البيانات والتأمين وادارة الثروة (عبد الكريم أحمد قندوز، 2019، صفحة 14).

ويعرفها مجلس الاستقرار المالي العالمي (Board Stability Financial 2017)،بأنها ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية (Financial Stability Board, 2017, p. 7).

تعتبر تطبيقات التكنولوجيا المالية إحدى تطبيقات الاقتصاد التشاركي الذي يعرف بأنه: مجموعة أسواق العرض والطلب على السلع والخدمات التي تقوم من خلالها شركات تستخدم التطبيقات الالكترونية والمنصات الرقمية لتحقيق التواصل بين مقدمي السلع والخدمات والمستهلكين ومن ثم دعم التجارة بناء على الطلب (ريهام أحمد ممدوح، 2021، صفحة 476).

مما سبق نستنتج أن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الشركات التي تستخدم التكنولوجيا لجعل النظم المالية أكثر ملاءمة وتطورا وتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وفعالية، وهي لا تقتصر على قطاعات محددة مثل التمويل أو نماذج الأعمال، ولكنها تغطي كل نطاق الخدمات والمنتجات التي توفرها عادة صناعة الخدمات المالية، ومع أن الكثير من التكنولوجيات الجديدة يتم تطويرها من طرف شركات ناشئة إلا أن ذلك لا ينفي مساهمة كبار الفاعلين في القطاع المالي مثل البنوك الكبرى.

2.1.2. تطور التكنولوجيا المالية:

للتكنولوجيا المالية تاريخ طويل، إذ أنها جزء لا يتجزأ من صناعة الخدمات المالية وساهمت ابتكارات التقنيات المالية بشكل كبير في جعل الخدمات المالية أكثر أتمتة وكفاءة، واستمرت في التطور ابتداء من إدخال بطاقات الائتمان في الخمسينيات، وماكينة الصراف الآلي في الستينيات، والتداول الإلكتروني للأسهم في السبعينيات، وأجهزة الكمبيوتر المركزية وأنظمة حفظ السجلات في الثمانينيات، والخدمات المصرفية والسمسرة عبر الإنترنت في التسعينيات، وخلال هذه العقود الخمسة، رحب العاملون في القطاعات المالية بهذه الابتكارات التي تتمتع بسجلات ممتازة في مساعدة المؤسسات المالية على تقديم منتجاتها وخدماتها إلى العملاء الذين تزايدت طلباتهم للخدمات المالية أكثر من أي وقت مضى، وأصبح الوقت اللازم لتسويق المنتجات والخدمات الجديدة أقصر ويمكن معالجة العديد من المعاملات في وقت أقل

بكثير مع انتشار الإنترنت على نطاق واسع والأجهزة المحمولة وخاصة الهواتف الذكية، وبذلك أصبحت الابتكارات أكثر كثافة منذ عام 2000، وتم تقديم المحافظ الإلكترونية وتطبيقات الدفع والمستشارين الآليين والتمويل الجماعي ومنصات الإقراض (تقرير "التقنيات المالية"، 2020، صفحة 5) .

الشكل رقم 1: تطور التكنولوجيا المالية

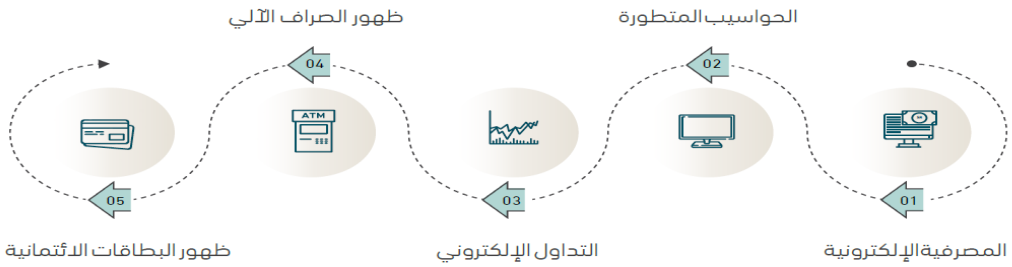

المصدر: تقرير "التقنيات المالية"، مركز التواصل والمعرفة المالية، المملكة العربية السعودية، 2020، ص 5.

3.1.2. الفئات التي تستهدفها التكنولوجيا المالية: تلبي حلول التقنيات المالية جميع احتياجات الخدمات المالية للعملاء، مع معالجة كفاءات عمليات الخدمات المالية. ويوضح الجدول التالي أهم الفئات التي تخدمها التقنيات المالية:

الجدول رقم 1: الفئات المستهدفة من خدمات التكنولوجيا المالية

النوع	الفئة	الوصف
العملاء	المستهلكون	عملاء التجزئة الرئيسيين مع مع شرائح أساسية من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع والعالي جدا، فضلا عن فئات الشباب.
	قطاع الأعمال	العملاء من الشركات/الأعمال بما في ذلك الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمنظمات الاجتماعية.
	المؤسسات المالية	مديرو الأصول، صناديق المعاشات، شركات التأمين، صناديق التحوط.
احتياجات الخدمات المالية	الإيداعات	الودائع التي يحتفظ بها البنك وحسابات الاستثمار.
	تمويل الأفراد والأعمال	الإقراض غير المضمون والمضمون، التمويل القائم على الأسهم
	تمويل التجارة	تمويل رأس المال العامل/سلسلة التوريد، الاعتماد المستندي، التحصيل.
	الخزينة	خزينة البنك
	إدارة الثروة	الثروة والصناديق المؤسسية.
	التأمين	التأمين المباشر وإعادة التأمين
العمليات	المكاتب الأمامية	اكتساب العميل، إجراءات لإرضاء المتطلبات، خدمة العملاء، خدمة التوصيل، الاستشارات.
	المكاتب الوسطى	إدارة المخاطر، الخزينة، المدفوعات.
	المكاتب الخلفية	التحصيل، تخزين وأمن البيانات، إدارة المحافظ، إدارة المخاطر.

المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، 2019، ص19.

4.1.2. مقومات نجاح تطبيق التكنولوجيا المالية

تتسابق دول كثيرة حول العالم على تطوير مجمّع متقدم جدا للتكنولوجيا المالية، ويجب تضافر عدد من العناصر للحصول على هذا المجمّع، منها (تقرير مؤسسة الكويت للتقدم المالي، 2019، صفحة 19):

- بيئة لشركات مالية مختلفة تتنافس وتتعاون فيما بينها؛
- هيكلية اقتصاد وطني مفتوحة تسهل إمكانية الاتصال وتتيح درجة أكبر من الابتكار؛
- شبكة من العلاقات الدولية لتشجيع تبادل الأفكار وتسريع تنفيذ الحلول؛
- مجمّع مهارات قوي وقدرات قوية وشاملة على إجراء الدراسات والأبحاث؛
- بيئة رقابية مشجعة أو داعمة؛
- بيئة إنترنت آمنة.

5.1.2. أهمية التكنولوجيا المالية وتطورها:

لقد زاد الوعي في السنوات الأخيرة بأهمية التكنولوجيا المالية، إذ أن 94% من المستهلكين يعرفون على الأقل تكنولوجيا مالية واحدة لتحويل الأموال و 75% منهم كان لهم استخدام سابق لخدمات التكنولوجيا المالية لغرض التحويل أو السداد، وأن 50% منهم استخدموا تكنولوجيا التأمين، حيث قدر المتوسط العالمي لتبني خدمات التكنولوجيا المالية 64%. وتحتل عمليات تحويل الأموال والمدفوعات المرتبة الأولى من بين قطاعات التكنولوجيا المالية، اذ ارتفع عدد المستهلكين الذين يستخدمون على الأقل خدمة من هذا النوع من 18% سنة 2015 إلى 50% سنة 2017 وإلى 75% سنة 2019، وفي الصين ترتفع نسبة التبني إلى 95% وتعد تقنية الدفع الند للند P2P الأكثر انتشارا وتقترب نسبة التبني في روسيا وجنوب افريقيا من 82%، كما عرفت تكنولوجيا التأمين انتشارا واسعا حيث ارتفع عدد المستخدمين من 8% سنة 2015 الى 24% سنة 2017 وفاق 48% في سنة 2019 وبذلك احتل المرتبة الثانية، وجاء قطاع الادخار والاستثمار في المرتبة الثالثة بنسبة تبني قاربت 34% تلاه قطاع التمويل والتخطيط المالي في المرتبة الرابعة ثم قطاع الإقراض في المرتبة الخامسة بنسبة تبني

قاربت 27% من إجمالي المستخدمين (لطرش ذهبية و حراق سمية، 2020، صفحة 95). ويمكن توضيح ماسبق في الشكل الموالي:

الشكل رقم 2: ترتيب أصناف التكنولوجيا المالية حسب نسبة التبني خلال الفترة (2015–2019)

Source : Global Fintech Adoption INDEX , 2019, p 10.

ساهمت ابتكارات التكنولوجيا المالية بشكل كبير في جعل الخدمات المالية أكثر أتمتة وكفاءة، واستمرت في التطور بدءا من إدخال بطاقات الائتمان في الخمسينيات، وماكينة الصراف الآلي (ATM)في الستينيات، والتداول الإلكتروني للأسهم في السبعينيات، وأجهزة الكمبيوتر المركزية وأنظمة حفظ السجلات في الثمانينيات؛ والخدمات المصرفية والسمسرة عبر الانترنت في التسعينيات. خلال هذه العقود الخمسة، كان المستهلكون يتبنون التقنيات دون التفكير بها كثيرا، وبدلا من الشعور بالتهديد رحب الفاعلون في القطاعات المالية بهذه الابتكارات التي تتمتع بسجلات ممتازة في مساعدة المؤسسات المالية على تقديم منتجاتها وخدماتها إلى العملاء الذين تزايدت طلباتهم للخدمات المالية أكثر من أي وقت مضى. لقد أصبح الوقت اللازم لتسويق المنتجات والخدمات الجديدة أقصر ويمكن معالجة مزيد من المعاملات في وقت أقل بكثير. مع انتشار الانترنت على نطاق واسع والأجهزة المحمولة وخاصة الهواتف الذكية، أصبحت الابتكارات أكثر كثافة منذ عام 2000 فصاعدا. تم تقديم المحافظ متنقلة وتطبيقات الدفع والمستشارين الآليين والتمويل الجماعي ومنصات الإقراض من نظير الى نظير (عبد الكريم أحمد قندوز، 2019، صفحة 23)(P2P) .

2.2. الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية وتوزيعها الجغرافي:

عرفت التكنولوجيا المالية في الآونة الأخيرة قفزة نوعية وطفرة غير مسبوقة، فحققت الاستثمارات العالمية في هذا القطاع نموا سريعا وهائلا، ويأتي هذا الانفتاح عليها بسبب إزدحام المتعاملين على مختلف

الخدمات التي تقدمها وإرتفاع الثقة والمصداقية في معاملتها، وفيما يلي إستعراض بعض الأرقام والحقائق حولها:

الشكل رقم 3: إجمالي الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية خلال الفترة (2014–2019)(مليار دولار)

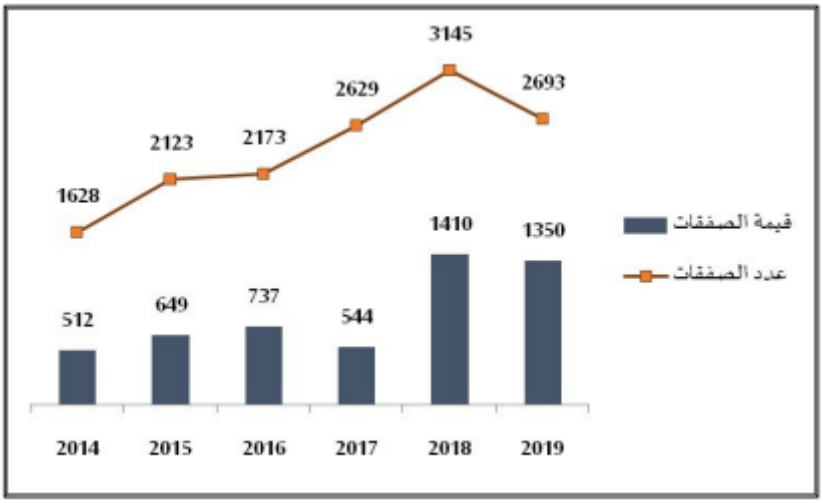

المصدر: عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: قراءة للتحديات والإمكانات، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 408.

يتضح من الشكل السابق أن الاستثمارات العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية في تزايد مستمر، حيث إرتفعت قيمة الاستثمارات سنة 2016 مسجلة 737 مليار دولار عبر 2173 صفقة وذلك مقارنة مع 2014أين كانت تقدر ب512 مليار دولار فقط، لكن هذا الارتفاع لم يتواصل بسبب إنخفاض قيمة الاستثمارات سنة 2017 مسجلة 544 مليار دولار من خلال 2629 صفقة، غير أنها عاودت الارتفاع سنة 2018 بقيمة إستثمارات تراكمية بلغت 1410 مليار دولار عبر 3145 صفقة، في حين سجلت سنة 2019 قيمة 1350 مليار دولار.

اعتبرت أمريكا الشمالية هي الرائدة في مجال الاستثمار في التكنولوجيا المالية وامتلاك محافظ الأموال الافتراضية بنسبة 64.3% من إجمالي حصة الاستثمارات خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010-2014، تليها أوروبا بنسبة 19.7% ثم آسيا بنسبة 13.3% في حين تعد حصة إفريقيا ودو ل الشرق الأوسط جد ضعيفة لا تتعد 0.7% و 1.8% على التوالي. إلا أنه في سنة 2015 برزت وبشكل جلي

استثمارات التكنولوجيا المالية في دول آسيا والمحيط الهادي وتزايد نموها بسرعة في سنة 2016، ليشهد في سنة 2017 تراجعا في هذه الاستثمارات في دول آسيا والمحيط الهادئ وارتفاع حجمها بشكل غير مسبوق في أوروبا (لطرش ذهبية و حراق سمية، 2020، صفحة 97).

والشكل الموالي يوضح نسبة اعتماد التكنولوجيا المالية في 27 سوقا حول العالم:

الشكل رقم 4: نسبة اعتماد التكنولوجيا المالية في 27 سوقا

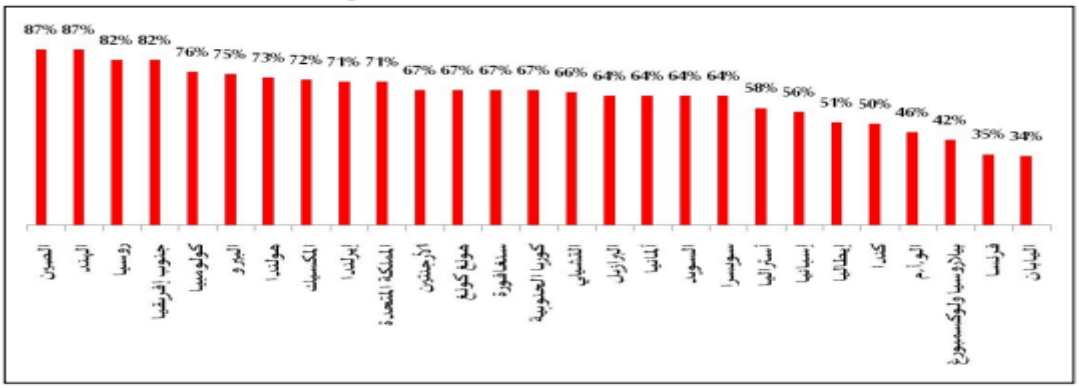

Source: EY Building a better working world, Global Fintech Adoption Index, 2019, P 7.

تتباين معدلات نمو اعتماد الدول على التكنولوجيا المالية في 27 سوق دولي. حيث تعد الصين أكثر دول العالم اعتمادا على التكنولوجيا المالية بمعدل بلغ 87% من مستهلكي الخدمات المالية لسنة 2017 تليها الهند بنسبة 87%، ثم روسيا وجنوب إفريقيا 82%. وتمثل الأسواق الرئيسية للتكنولوجيا المالية التي تضم كل من الو م أ والصين وبريطانيا 39% من الصفقات وتعد الوم أ أكبر سوق للصفقات التي بلغ مجموع استثماراتها 659 صفقة بقيمة 11.89 مليار دولار (عبد الكريم أحمد قندوز، 2019، صفحة 26). إلا أن السوق عرف ظهور مساهمين من الدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط وهذا ما يؤكد تبلور فكرة تبني التكنولوجيا المالية في عديد دول العالم كأساس لانطلاقة جديدة في عامل المعاملات المالية والمصرفية. وتشهد الدول الآسيوية والمحيط الهادئ أسرع معدلات نمو في سوق التكنولوجيا المالية، بمعدل قدر بـ 16.37% ويرتبط ذلك بتزايد استخدام الحلول الرقمية من طرف السكان الآسيويين في معاملاتهم المالية اليومية وإدارة مدخراتهم بسهولة.

3. واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية

1.3. دوافع استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية: تتمثل الحوافز التي تدفع الشركات والأفراد إلى استخدام التكنولوجيا المالية في النقاط التالية (سعيدة حرفوش، 2019، صفحة 739):

– انتشار الإقصاء المالي بشكل واسع يعود بكلفة مرتفعة على كل من الأفراد والحكومات على حد سواء في حين يسعى الناس بشكل متزايد إلى استخدام بعض أشكال الخدمات المالية، فإن المفتاح الأساسي للتغلب على ذلك هو التكنولوجيا، ومع تزايد استخدام التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة، وازدياد نسب انتشار الهواتف الذكية بثلاثة أضعاف تقريبا خارج دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع ازدياد الحاجة إلى حلول المدفوعات الرقمية؛

– يمثل إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة 8% من القروض الائتمانية التي تقدمها البنوك العربية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقارنة بنسبة 18% في الدول متوسطة الدخل على مستوى العالم وهذا بالرغم من الدور الهام الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، حيث تشكل بين 80%و 90% من جميع المؤسسات المسجلة، وتوفر 20% إلى 40% من جميع وظائف القطاع الخاص، كما أن منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي للمشاريع الاجتماعية والإبداعية أثبتت شعبيتها في دول المنطقة؛

– بالرغم من المساهمة النسبية للتجارة الإلكترونية في إجمالي الناتج المحلي، في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها تعتبر أقل بخمس مرات مقارنة مع الدول الأخرى ذات الدخل المرتفع، ويرجع السبب جزئيا في ذلك إلى تفضيل العملاء خيار الدفع عند الاستلام حتى لو كانوا يمتلكون بطاقات ائتمان وبطاقات خصم.

– التركيبة السكانية، حيث يفوق عدد سكان الدول العربية 360 مليون نسمة وهو ما يجعل هذه الدول سوقا واعدة ونشطة لاستقبال واستقطاب استثمارات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، إضافة الى تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يفوق 29.1 ألف دولار في دول الخليج وهو يعد من بين المعدلات الأعلى في العالم، حيث يقدر ب 70 ألف دولار في قطر و 39.8 ألف دولار في

الإمارات و 29 ألف دولار في الكويت و 22 ألف دولار في السعودية و 4.2 ألف دولار في الجزائر و 3.4 ألف دولار في كل من المغرب والأردن حسب بيانات صندوق النقد الدولي لسنة 2019.

– انخفاض ولاء العملاء لبنوكهم، حيث تشير الدراسات الى أن الكثير من العملاء انخفض ولاؤهم وتعاملهم مع البنوك وبدأ ولاؤهم يتجه الى خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية في الدول العربية على غرار الكثير من الدول، حيث يثق حوالي 76% من المستهلكين في الإمارات العربية المتحدة بشركة تكنولوجيا واحدة على الأقل أكثر من ثقتهم في البنوك عندما يتعلق الأمر بتسيير أموالهم، ويبدي 83% من سكان الإمارات انفتاحهم على تبني حلول تكنولوجيا مالية من قبل مؤسسات غير مالية (تقرير التكنولوجيا المالية، 2019، صفحة 10).

2.3. تطور حجم استثمارات التكنولوجيا المالية في الدول العربية:

حققت شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية استثمارات تفوق 100 مليون دولار في سنة 2018 بين صفقات معلنة وغير معلنة وصفقات استحواذ، وكان مصدر التمويل الرئيسي صناديق استثمار مخاطر عالمية ومسرعات أعمال وبنوك، وكانت هذه الشركات تهدف الى تجميع تمويل بقيمة 50 مليون دولار في عام 2017 وسجلت زيادة بـ 270% عن 18 مليونا سنة 2016، وتضاعف عدد الصفقات من 5 صفقات في 2013 الى 10 صفقات في 2016.وبلغت قيمة إجمالي الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية منذ عام 2015 الى غاية 2019 نحو 237 مليون دولار نفذت عبر 181 صفقة والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 5: تطور حجم استثمارات التكنولوجيا المالية في الدول العربية

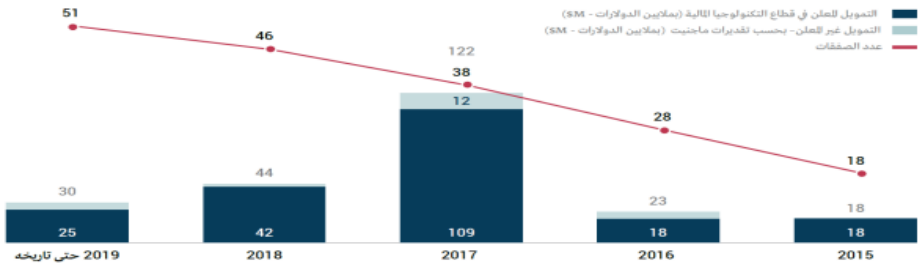

المصدر: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تقرير صادر عن منصة ماجنيت magnitt بالتعاون مع سوق ابوظبي، طبعة 2019، ص 6.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في الدول العربية ارتفع من 18 مليون دولار سنة 2015 إلى 23 مليون دولار سنة 2016 وتجاوزت 122 مليون دولار سنة 2017، غير أنها تراجعت إلى حوالي 44 مليون دولار سنة 2018. وقد بلغت نسبة تمويل مشاريع التكنولوجيا المالية حوالي 7% من إجمالي تمويل المشاريع الناشئة في الدول العربية خلال سنتي 2015 و2019. و بالرغم من أن الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في الدول العربية لا تشكل إلا 1% من إجمالي الاستثمارات العالمية، إلا أنها تسجل معدل نمو قارب 39% سنويا. وشهد عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة تطورا منذ سنة 2016 حيث ارتفع إلى 310 شركة سنة 2018 (لطرش ذهبية و حراق سمية، 2020، صفحة 100). تتصدر الإمارات العربية المتحدة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد استحوذت نسبة 69% من إجمالي التمويل والاستثمارات في التكنولوجيا المالية، و47% من إجمالي الصفقات، كما تحتوي على 46% من الشركات الناشئة، تأتي بعد ذلك مصر بتحقيقها 7% كنسبة استثمارات و27% بالنسبة للصفقات، مقابل امتلاكها لنسبة 17% من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة محل الدراسة، لتأتي في المرتبة الثالثة لبنان والتي تعرف انتفاضة مسجلة في مجال التكنولوجيا المالية بـ 9% من إجمالي التمويل و9 %من إجمالي الشركات الناشئة للفينتك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أما المراتب الأخيرة فكانت من نصيب كل من الجزائر، ليبيا، تونس، ويعود ذلك بالأساس إلى نقص الترويج للتكنولوجيا المالية في هذه المناطق بالإضافة إلى ضعف التحكم في التكنولوجيات الحديثة وهذا هو الواقع في هذه البلدان، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 6: توزيع الاستثمارات الصفقات والشركات الناشئة على الدول العربية سنة 2019

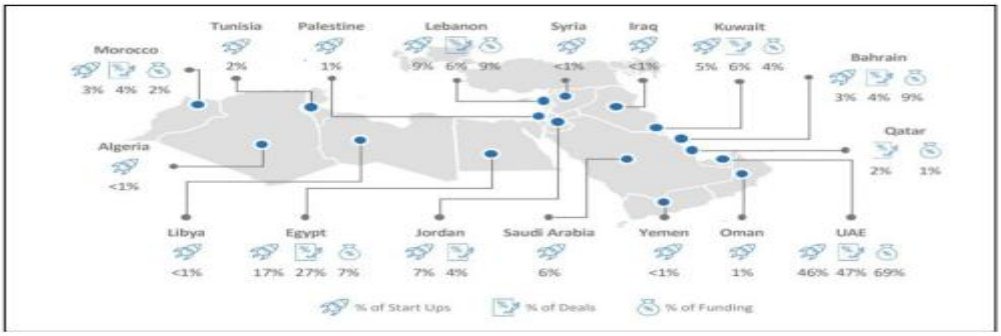

Source: Global Ventures, Fintech in Mena An Overview, 2020, P 29.

3.3. واقع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بالدول العربية:

وصل عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الدول العربية إلى 105 شركة عام 2015 مقارنة بنحو 46 شركة فقط عام 2013، وهذا حسب ما أشار إليه تقرير أصدرته شركتا (بيفورت) و(ومضة) عن اتجاهات صناعة التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي يعد أول دراسة بحثية حول هذا القطاع، موزعة كالتالي: 29% بشمال إفريقيا و43% بدول مجلس التعاون الخليجي و29% في دول المشرق العربي، و يأتي على رأس تلك الدول المستخدمة للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط؛ دولة "الإمارات العربية المتحدة"، خاصة أن لديها بيئة حاضنة لتطوير قطاعات الـ Fintech بإجمالي 30 شركة، ومصر 17 شركة، الأردن 15 شركة، لبنان 15 شركة، المغرب 8 شركات، الكويت 6 شركات، السعودية 6 شركات، تونس 3 شركات، الجزائر شركتان، وكل من البحرين وسلطنة عمان وقطر شركة واحدة في كل منهم، ويعكس التركيز على هذه المراكز حقيقة أن هذه المناطق تمتلك البيئات الحاضنة الأكثر تقدما للشركات الناشئة والتي نمت بشكل كبير بفضل الدعم الحكومي، وانخراط القطاع الخاص، ومستوى الثقافة المالية والاستقرار السياسي. والشكل التالي يوضح توزع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الدول العربية:

الشكل رقم 7: توزع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الدول العربية

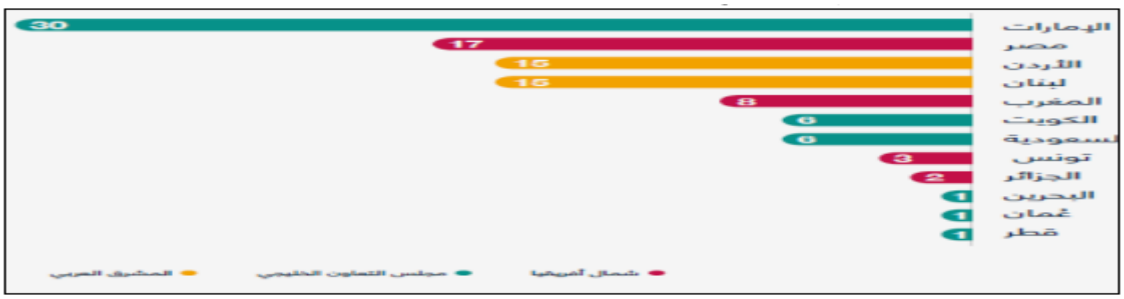

Source : payfort and wamda ,fintech in MENA Unbundling the financial services industry state of fintech, 2016, p14 .

4.3. تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الوطن العربي:

في استبيان أجراه صندوق النقد العربي شمل 14 دولة كشف أن معظم الدول لديها ثلاث تقنيات رقمية تم تبنيها، وكانت الحوسبة السحابية والمحافظ الرقمية التقنيات الأكثر شيوعا التي تم تبنيها من قبل

الدول العربية. وتزامنا مع الجهود التي تقوم بها المصارف في تغيير البنية التحتية لمواكبة التقنيات المالية الحديثة، زاد الاتجاه نحو توظيف الحوسبة في التطبيقات المالية، نظرا لقدرتها على توفير الأدوات التي تحتاجها الشركات من أجل تطوير التطبيقات وتقديم حلول جديدة للسوق بالسرعة التي يطلبها العملاء. كما أوضح الاستبيان أنه توجد 12 دولة تستخدم تقنية مالية واحدةعلى الأقل. وتعتبر العملات المشفرة والعملات الرقمية ونموذج نقل الأصول المالية من التقنيات الجديدة التي لم تطبق بعد في أغلب الدول العربية. والشكل التالي يوضح تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الوطن العربي:

الشكل رقم 8: تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الوطن العربي

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي العربي، اكتوبر 2019 ، ص 165.

من خلال الشكل يتضح أن هناك 10 دول عربية تطبق المحافظ الرقمية و9 دول تطبق الحوسبة السحابية في حين لا تطبق إلا اربع دول تقنية التمويل الجماعي وثلاث دول نموذج نقل الأصول المالية أو ما يعرف بسلسلة الكتل بلوك تشين. وتعتمد دولتان فقط العملات الرقمية ودولة واحدة فقط العملات المشفرة، في حين لا يوجد لدى دولتي فلسطين وليبيا أي تقنيات رقمية معتمدة في الوقت الحالي، وتعد البحرين الدولة الوحيدة التي تبنت خمس تقنيات من بين التقنيات الست المدرجة وأدرجت نموذج نقل الأصول المالية باعتبارها التقنية الوحيدة التي لم تستخدم بعد في الدولة. وتطبق الإمارات العربية المتحدة أربع تقنيات من أصل ست المدرجة باستثناء العملات المشفرة والعملات الرقمية. بالمقابل لا تطبق كل من مصر وتونس ولبنان إلا تقنية واحدة فقط (صندوق النقد العربي، صفحة 166).

4. دور التكنولوجيا المالية في إرساء الشمول المالي في الوطن العربي

يعتبر الشمول المالي الرقمي محور اهتمام مختلف دول العالم، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي تشهده الصناعة المالية وانتشار استخدام المنتجات المالية حيث يهدف إلى حصول شرائح المجتمع

على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية مما يسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وفيما يأتي عرض لواقع الشمول المالي في العالم العربي ودور التكنولوجيا المالية في إرسائه.

1.4. ماهية الشمول المالي:

1.1.4. تعريف الشمول المالي: يعتبر الشمول المالي من أحد القضايا الرئيسية التي تهتم بها الحكومات في الآونة الأخيرة لما لها من أهمية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدول، حيث تبنت مجموعة العشرين(G20) محور الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في برنامج التنمية الاقتصادية والمالية، كما حدد البنك الدولي هدفا استراتيجيا في تعميم الخدمات المالية للجميع في 2020 لدورها الفعال في محاربة الفقر والبطالة على مستوى العامل، وعلى ضوء هذا الاهتمام الدولي بهذا الموضوع بدأت المؤسسات والأطر الإقليمية الدولية ذات العلاقة بالعمل على إيجاد تعريف للشمول المالي:

– عرفت كل من منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INF) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق نماذج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (نادية لوزري، 2021، صفحة 16).

– ومن وجهة نظر اتحاد المصارف العربية فإن الشمول المالي مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف (عبد الحليم عمار غربي، 2019، صفحة 34).

من خلال التعريفين السابقين يتضح لنا بأن الشمول المالي هو: "القدرة على إيصال الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع وبأقل تكلفة".

2.1.4. أهمية الشمول المالي: تكمن أهمية الشمول المالي فيما يلي (صليحة فلاق و سامية شارفي، 2020، صفحة 307):

– الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية. إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي؛

– الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية، حيث يسهم في تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، ويتحقق ذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية؛

– الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فتعميم الخدمات المالية يسهم في تحسين مستوى المعيشة، كما يسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو، كما يسهم الشمول المالي في تعميم ونشر الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بمختلف شرائحه وخاصة ذوي الدخل المحدود.

– أتمتة النظام المالي، حيث أدت التكنولوجيا المالية إلى زيادة مستويات الشمول المالي في العديد من دول العالم، حيث أصبحت المعاملات تتم بسرعة وبتكلفة أقل، كما أصبح النظام المالي قادرا على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة سيسمح بدخول العديد من المتعاملين في شبكة النظام المالي الرسمي (بوتينة حدة، 2018، صفحة 9).

3.1.4. مؤشرات الشمول المالي العالمي:

أنشأ البنك الدولي قاعدة بيانات جديدة للشمول المالي العالمي Global Findex والذي يستعمل لقياس مستوى استخدام الأفراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية، ويعد مؤشر الشمول المالي العالمي مصدر البيانات العالمي الذي يمكن من خلاله إجراء مقارنة دولية وإقليمية، وقد طرح البنك الدولي

بيانات الشمول المالي في السنوات التالية 2011، 2014، 2017، وتتم مقارنة الدول وفق مؤشرات الشمول المالي لمعرفة قدرتها على تحقيق هذا الأخير وتطوره وتتمثل هذه المؤشرات فما يلي (بولمرج وحيدة و كتاف شافية، 2021، صفحة 187):

أ. مؤشر امتلاك الأفراد لحسابات في مؤسسات مالية رسمية: هو مؤشر الشمول المالي العام، حيث يتم بواسطته مقارنة الدول وفق نسبة الشمول العالمي لامتلاك الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) لحسابات مصرفية في مؤسسات رسمية والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 9: نسب ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة

المصدر: اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 458، 2019، ص 11.

من خلال الشكل السابق نلاحظ زيادة تحقيق الشمول المالي، حيث يمتلك حوالي 68.5% من البالغين عالميا حسابات في سنة 2017 مقابل 62% سنة 2014 و50.6% سنة 2011، لكن هناك تفاوت بين الدول فيمتلك البالغين في الدول المتقدمة (دول منظمة التعاون الاقتصادي) 94% من الحسابات في مؤسسات رسمية سنة 2017 مقابل 42.6% و37.2% في دول إفريقيا جنوب الصحراء، والدول العربية على التوالي والتي تعتبر نسبا متدنية، وحسب تقرير مجموعة البنك الدولي لسنة 2017 فإن هناك حوالي 1.7 مليار بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية أغلبهم يعيشون في الدول النامية، حيث يعيش قرابة النصف في سبعة دول فقط وهي : بنغلادش، الصين، الهند، إندونيسيا، المكسيك وباكستان، وتمثل النساء 56% من ذلك.

ب. مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية: يقيس هذا مؤشر مدى قيام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية، والشكل الموالي يبين نسب الادخار عالميا لسنة 2017:

الشكل رقم 10: نسبة الادخار عالميا للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق سنة 2017

المصدر: بولمرج وحيدة، كتاف شافية، الشمول المالي ودور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه، تجربة السودان منوذجا، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، 2021، ص 188.

يتضح من الشكل السابق أن 71% من البالغين في الدول المرتفعة الدخل قاموا بالادخار مقابل 43% منهم في الدول النامية وبمعدل عالمي قدر بـ 48% سنة 2017، حيث أن 55% من مجموع البالغين المدخرين في الدول المرتفعة الدخل قاموا بالادخار في مؤسسات مالية رسمية، أما في البلدان النامية 21% منهم من يستعمل هذه الطريقة في الادخار، و3% منهم يدخرون بطرق شبه رمسية من خلال استخدام ناد الادخار، وهو ما يشاع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، إما المدخرات باستخدام وسائل أخرى كادخار النقود في المنزل أو الادخار في الماشية والمجوهرات أو العقارات، أو استخدام الأدوات الاستثمارية التي تطرحها الأسواق المالية، أو شراء الأوراق المالية الحكومية فكانت نسبها 16% في الدول المرتفعة الدخل و22% في الدول النامية.

ج. مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق من المؤسسات المالية الرسمية، وقد تمت مقارنة إقليمية بهذا المؤشر وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 11: مقارنة إقليمية لنسب الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية للبالغين 15 سنة فما فوق

المصدر: اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 458، 2019، ص 14.

يتضح من الشكل السابق أن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية على المستوى العالمي منخفض نوعا ما حيث تصل نسبه إلى 22.3% و22.5% في سنتي 2014 و 2017 على التوالي، وتتصدر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذلك بنسب قدرت بـ 53.5% و56.8 % في سنتي 2014 و2017 في حين تأتي المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة عالميا بنسب متدنية جدا قدرت في حدود 8.1% حيث يلجأ أغلبهم إلى الاقتراض من الأسر والأصدقاء، بدلا من الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية.

2.4. تقييم مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الوطن العربي:

رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم، مما يتطلب بذل الجهود من أجل تعزيزه وإرساء دعائمه، وتعتبر التكنولوجيا المالية مطلبا ضروريا وهاما يجب تفعيله في العالم العربي، ويرجع ذلك لأهمية نشاط شركات التكنولوجيا المالية حيث تسمح بتحقيق الأهداف التالية (صليحة فلاق و سامية شارفي، 2020، صفحة 312):

-**تقدم حلولا وبدائل بسيطة:** تقوم التكنولوجيا المالية بتقديم حلولا تناسب المستهلكين، كما تطور كافة الأدوات المالية التي تسيطر عليها البنوك، مثل عمليات التحويل المالي، وبطاقات الائتمان التجارية وغيرها من الأدوات، وذلك من أجل توفير بدائل مفيدة للمستهلك وسهلة في الاستخدام، وذلك مثل شركة

ترانسفير وايز التي استطاعت خفض قيمة عمليات التحويل المالي بشكل كبير بعيدا عن البنوك وطرق التحويل التقليدية؛

- **تميزها بالعالمية:** تتميز التكنولوجيا المالية بتوفير خدماتها المالية عالميا، حيث تتم جميع الخدمات عبر الانترنت وعبر الهواتف المحمولة، مما يمكن أي شخص من القيام بالخدمة التي يريدها بسرعة وفي أي مكان فقط من خلال اتصاله بالانترنت؛

- **وسيلة منخفضة التكلفة:** تقدم التكنولوجيا المالية حلولا منخفضة التكلفة مقارنة بالخدمات المالية للبنوك والخدمات المالية التقليدية، فالفوائد المتوقعة من التمويل الرقمي لا يمكن أن تتحقق بالكامل إلا إذا كانت تكلفة تقديمها الخدمات المالية الرقمية ضئيلة أو معدومة؛

- **تعد وسيلة آمنة:** تتميز الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية بالأمان أكثر من الخدمات المصرفية التقليدية، حيث يمكنك استخدام العملات المشفرة في التكنولوجيا المالية، مثل عملة البيتكوين، والتي تتم من خلال تقنية البلوكتشين، وتوفر لك أمان وحماية وثقة أثناء تحويل الأموال؛

- **جودة خدماتها والتحسين المستمر فيها:** تقدم شركات الفينتك خدمات مالية متطورة باستمرار، كما تحرص على توفير كافة التحسينات اللازمة والتي تلبي احتياجات العملاء، حيث تشهد تطورا مستمرا في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

من شأن التكنولوجيا المالية أن تلعب دورا حاسما في زيادة نسبة الشمول المالي من خلال أشكال عديدة ومستحدثة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجراؤها عبر الهاتف المحمول أو الانترنت، وعلاوة على ذلك وبحسب تحالف الشمول المالي فيتم البحث في أبرز خصائص التكنولوجيا المالية التي التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي.

1.2.4. المدفوعات الرقمية: يعزى الجانب الأكبر من التحسن في الشمول المالي على مستوى العالم إلى تطور الحلول الرقمية والتوسع في الدفع عبر الهاتف المحمول وشبكة الانترنت، وتبني الحكومات نظم دفع الرواتب والمعاشات ومستحقات الضمان الاجتماعي من خلال تحويلات مصرفية. في العالم العربي ارتفعت

نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات المدفوعات الرقمية، بالدفع أو الاستلام، من 20% سنة 2014 إلى نحو 26% سنة 2017، إلا أن هذه النسبة تبقى الأدنى عالميا، وهذا مايبرزه الشكل التالي:

الشكل رقم 12: مقارنة إقليمية لنسبة عمليات المدفوعات الرقمية من طرف البالغين

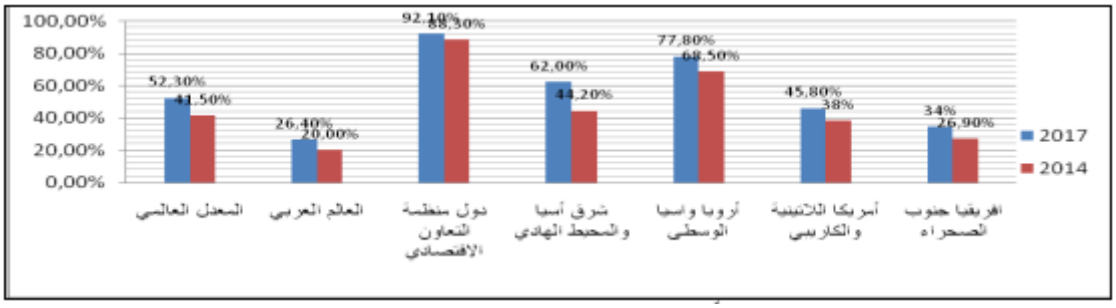

المصدر: سيد اعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي- دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1، 2020، ص 74.

تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المراتب الأولى في عمليات المدفوعات الرقمية، حيث قام 84% من البالغين في الإمارات بعمليات دفع واستلام أموال عبر الانترنت عام 2017، تليها البحرين 77.3%، في المقابل سجل كل من المغرب 16.7%، موريتانيا 15.7%، وفلسطين 14.2% أدنى نسب عالميا وعربيا من حيث إجراء عمليات المدفوعات الرقمية.

2.2.4. استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى الحسابات المصرفية أو دفع الفواتير أو التسوق: تظهر بيانات البنك الدولي أن 15.2% من البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية في العالم العربي استخدموا الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساباتهم المصرفية عام 2017، و9%فقط قاموا بدفع الفواتير أو التسوق عبر الانترنت، وهذه النسب هي الأدنى على مستوى العالم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 13: نسبة البالغين الذين قاموا باستخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى الحسابات المصرفية أو دفع الفواتير أو التسوق

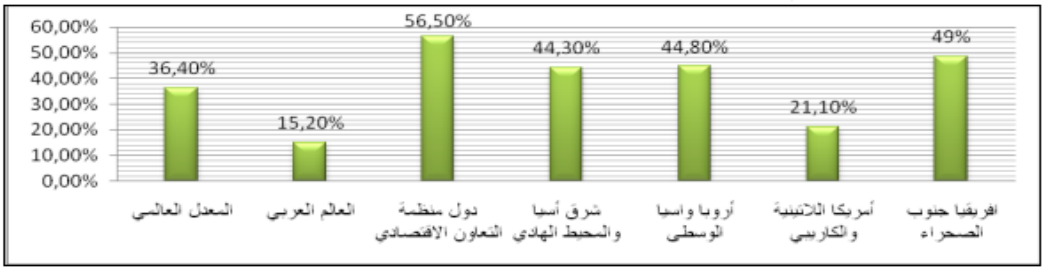

المصدر: سيد اعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي– دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا– مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1، 2020، ص 76.

على الصعيد العربي استخدم 52.9% من البالغين الذين يملكون حسابا مصرفيا في الإمارات هواتفهم المحمولة أو الانترنت للولوج إلى حساباتهم المصرفية،وهي أعلى نسبة عربيا، تليها السعودية 35.7%، فالبحرين 34.9%، فالكويت والعراق بنسبة 29.8% و25.2% على التوالي، في المقابل جاءت مصر، المغرب والجزائر في المراتب الأخيرة. أما بالنسبة لدفع الفواتير أو التسوق عبر الأنترنت، فاحتلت الإمارات كذلك المرتبة الأولى عربيا بنسبة 59.7%، تليها البحرين 43.7%، فالسعودية 38.5%، في المقابل جاءت موريتانيا 3.8%، مصر 3.5%، والمغرب 2% في المراتب الأخيرة عربيا.

3.4. التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية في الوطن العربي:

لا تزال هناك عدة معوقات كبيرة وهيكلية ومؤسسية تواجه وتحد من نمو التكنولوجيا المالية في الدول العربية، ويمكن أن نذكر أهمها فيما يلي (سعيدة حرفوش، 2019، صفحة 740):

–ضعف بيئة الاعمال، ومشكلة القيود التي لا تزال قائمة على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق، تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل في الأسواق؛

– ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة، التي ترتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة؛

– عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو قطاع التكنولوجيا المالية، بالرغم من العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية، ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية؛

– تدني جودة خدمة الانترنت والهواتف المحمولة وأسعارها بالرغم من ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة؛

– الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدودا، حيث قام عدد قليل من الدول العربية بإنشاء حاضنات ومعجلات (مصر، لبنان، والإمارات العربية المتحدة) للمساعدة على زيادة الشركات الناشئة، أو إنشاء مختبرات تنظيمية (أبو ظبي، البحرين، والمملكة العربية السعودية) والتي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية؛

– من جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية فإن "فجوة الثقة" ومستويات الوعي المالي تشكل قيودا رئيسية أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع توافر الثقة للحد من عدم اليقين، يضاف إلى ذلك مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات ومشكلة المستوى التعليمي للعميل في الدول العربية؛

– مشكلة الخطر الإلكتروني، فالهجمات الإلكترونية قد تؤدي إلى اضطرابات في التشغيل، وتكبد الخسائر المالية، والإضرار بالسمعة، والمخاطر النظامية، وقد تصبح من القيود المعوقة ما لم يتم العمل على تقوية أطر الأمن المعلوماتي.

5. الخاتمة:

تعد الدول العربية دولا منفتحة على مستجدات وابتكارات البيئة المالية العالمية التي شهدت تطورات معتبرة في السنوات الأخيرة، تجلت إحدى مظاهرها في تنامي الاستثمار في التكنولوجيا المالية، حيث تسعى على غرار مختلف دول العالم الى تشجيع الاستثمار فيها نظرا لدورها الكبير في تعميم وإيصال الخدمات المالية الى مختلف شرائح المجتمع وتعزيز الشمول المالي، غير أن هذا التوجه يظل ضعيفا نظرا لتراكم العديد من العوائق والصعوبات المرتبطة بعدم ملاءمة بيئة الأعمال، وهو ما يتطلب بالقيام بعد جهود ترتبط بـ :

– العمل على إجراء تغييرات جذرية وصارمة في الأطر القانونية والممارسات التنظيمية فيما يخص التكنولوجيا المالية، بما يتماشى مع إنشاء الشركات الناشئة وإزاحة جميع المخاطر التي تعترضها، كما يجب

تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والرفع بجودة الإنترنت، للسماح باعتماد تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة؛

– إعداد خطة عمل للتكنولوجيا المالية في المنطقة العربية، وبالخصوص الدول التي تعرف تدني مستوى هذه الصناعة فيها، من أجل توحيد جهود الشركات الناشئة والحكومات والمستثمرين بما يحقق المصلحة العامة؛

– ضرورة الاهتمام بنشر الثقافة المالية في المجتمع العربي، من أجل تعزيز ثقة العملاء في النظام المالي؛

– توفير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات المجتمع وحماية العملاء ضد الاحتيال المالي، والاستفادة من تطبيق التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

– الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التكنولوجيا المالية وتطبيقها في الدول العربية؛

– تفعيل دور مختلف الوسطاء من وسائل الإعلام والجامعات والهيئات المالية في نشر الثقافة المالية المتعلقة بمختلف الخدمات المالية التي تتيحها التكنولوجيا المالية وفوائدها ومزاياها؛

– إدراج تخصصات في الجامعات ومراكز التكوين تعني بتأهيل العنصر البشري وتكوينه وتزويده بالمهارات والخبرات اللازمة لإنشاء شركات التكنولوجيا المالية.

6. الإحالات والمراجع:

-Financial Stability Board. (2017). *Financial Stability Implications From Fintech.*

-بوتينة حدة .(2018) .أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، حبث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية .*مجلة دراسات محاسبية ومالية*.

-بولمرج وحيدة & ,كتاف شافية .(2021) .الشمول المالي ودور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه، تجربة السودان نموذجا .*مجلة البشائر الاقتصادية*.(3)*7* ,

-تقرير "التقنيات المالية .(2020) ."*مركز التواصل والمعرفة المالية* .المملكة العربية السعودية.

-تقرير التكنولوجيا المالية .(2019) .*تقرير التكنولوجيا المالية في الشرق االوسط وشمال إفريقيا* .

-تقرير مؤسسة الكويت للتقدم المالي .(2019) .*فينتك الابتكارات المالية التقنية* .شركة مارمور مينا انتليجنس.

-ريهام أحمد ممدوح .(2021) .أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية .*المجلة للعلمية للتجارة والاقتصاد*.

-سعيدة حرفوش .(2019) .التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي .*مجلة آفاق علمية*.(3)*11* ,

-صليحة فلاق & ,سامية شارفي .(2020) .دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي -تجربة مملكة البحرين .*مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية*.(1)*21* ,

-صندوق النقد العربي .(.s.d) .*تقرير الاستقرار المالي العربي* .

-عبد الحليم عمار غربي .(2019) .فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربيةمع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي .*مجلة بيت المشورة*.(10)

-عبد الكريم أحمد قندوز .(2019) .*التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية* .صندوق النقد العربي.

-لطرش ذهبية & ,حراق سمية .(2020) .واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .*مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*.(2)*5* ,

-مختبر ومضة وبيفورت .(2016) .*التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :توجهات قطاع الخدمات المالية* .

-نادية لوزري .(2021) .واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه –دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية .*مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت*.(2)*2* ,